خاتمة

من خلال ما تقدم نخلص إلى أنه ال يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للنظام العام، بحيث جرى تعريفه عموما كهدف للضبط الإداري، بالإضافة أنه يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل عموما في أنه مرن، فهو متغير زمانا ومكانا بحكم طبيعته. وأن إقرار النظام العام وتطبيقه في الأنظمة القانونية الوضعية حتمية فرضت نفسها في ظل إعادة التوازن للعلاقات والمعاملات الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية والثقافية في المجتمع، وكذا حماية المصالح الجوهرية والحيوية للدولة ومصالح الأفراد بالتبعية.